الأنباء
الاحد 16 فبراير 2014

في إطار تسوية مديونية مستحقة على أحد العملاء بـ 11 مليون دينار

«بيتك» يستحوذ على برج «الصفاة التجاري»

قال الرئيس التنفيذي بالوكالة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» أنور بدر الغيث: ان «بيتك» استحوذ على برج الصفاة التجاري وتم إدراجه من ضمن المحفظة العقارية الاستثمارية المملوكة لبيتك في إطار تسوية نهائية للمديونية المستحقة على أحد العملاء بقيمة 11 مليون دينار.

أنور الغيث

وأوضح الغيث في تصريح صحافي انه سيتم تحويل الأصل - برج الصفاة التجاري - إلى محفظة «بيتك» الاستثمارية بعد ان أصبح أحد الأصول المملوكة للبنك، معربا عن ثقته في ان يمثل إضافة نوعية متميزة للمحفظة، حيث يتمتع العقار بموقع متميز في منطقة القبلة بوسط العاصمة ويتضمن 31 طابقا بنسبة إشغال عالية، وبذلك يعتبر عقارا مدرا يساهم في تحقيق عوائد جيدة بشكل منتظم.

وأكد الغيث حرص «بيتك» المستمر على تعزيز محفظته الاستثمارية من خلال مثل هذه العقارات الجيدة والمدرة والمتزايدة القيمة، بما يحقق أفضل العوائد للمودعين والمساهمين بمخاطر محدودة، ووفق دراسات تأخذ بعين الاعتبار تطورات السوق واتجاهاته، وتعمل للاستفادة منها بأسلوب علمي وبقرارات عملية وفق قواعد الأصول المهنية.

وأشار إلى ان «بيتك» في الوقت الذي يسعى فيه إلى تعزيز متانة الوضع المالي وزيادة العوائد والأرباح، فإنه ينظر إلى السوق ولعملائه بنظرة شاملة تقوم على التعاون والتنسيق واتخاذ الإجراءات الكفيلة بما يضمن تحقيق أفضل العوائد وفق المصالح المشتركة.

وأكد الغيث ان نشاط بيع وشراء العقارات يعتبر أحد الأنشطة التشغيلية المستمرة «لبيتك» والتي يتمتع فيها بالريادة على مستوى السوق المحلي نتيجة خبرات متراكمة على مدى سنوات طويلة، ويعمل «بيتك» على توظيف هذا الخبرات لتكون في خدمة عملائه ولتحقيق أفضل العوائد من خلال استثمارات متنوعة بمخاطر مدروسة.

الصرعاوي في بيان ناري: سنقيل أعضاء مجلس الإدارة ومن يعاونهم في كل المجموعة

جمعية عمومية ساخنة لـ «الصفاة للاستثمار» اليوم

قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الصفوة القابضة وعضو مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار وممثل مجموعة من المساهمين الاستراتيجيين عبدالمحسن عبدالعزيز الصرعاوي في بيان صحافي إن الجمعية العمومية لشركة الصفاة للاستثمار المقرر عقدها اليوم تمت بناء على طلب أكثر من 50٪ من مساهمي الشركة، وذلك بهدف تصحيح بعض الأوضاع الخاطئة التي تسبب بها أعضاء مجلس الإدارة المطلوب إقالتهم.

عبدالمحسن الصرعاوي

هناك نسبة 50٪ من مساهمي الشركة لعقد العمومية

تصحيح الأوضاع

وأضاف الصرعاوي ان مجموعة المساهمين وممثليهم في مجالس الادارات اتفقوا فيما بينهم منذ الجمعية العمومية التي عقدت في 2013/07/01 على تصحيح أوضاع جميع شركات المجموعة وعلاج ما تراكم بها من أخطاء وثغرات والسعي إلى التخلص من العناصر غير المنتجة. ولفت الى ان الأطراف المطلوب اقالتهم تحديدا ومن يعاونهم في ذلك كان لديهم العديد من المناصب في مجالس ادارات شركات المجموعة، وكذلك العديد من المناصب التنفيذية في نفس الشركات وهذه الأطراف منذ الأزمة الاقتصادية في عام 2008 وحتى الآن هم السبب الرئيسي في تراجع أوضاع شركات المجموعة والخسائر التي لحقت بمعظمها وفي تزعزع المراكز القانونية والمالية لهذه الشركات.

وأشار الى ان أحد هؤلاء الأشخاص المطلوب إقالتهم كان رئيس مجلس الإدارة لشركة زميلة «شركة مجموعة الصفوة القابضة» منذ إدراجها بالبورصة، وفي عهد هذا الشخص تم تخفيض رأسمال الشركة من 130 مليون دينار إلى 21,8 مليون دينار بسبب الخسائر التي تحققت والتي كان أهم أسبابها وجوده على رأس مجلس الإدارة، إضافة إلى مجموعة من التجاوزات والمخالفات والتي يمكن أن تصل إلى حد الجرائم بسبب سوء الإدارة وربما لأسباب أخرى ومنها على سبيل المثال: فقدان أهم أصل من أصول شركة مجموعة الصفوة «شركة الشعيبة الورقية» وفشل مشروع الواجهة البحرية بالسعودية وخسارة معظم رأسمال هذا الأصل، ناهيك عن الاستحواذات الوهمية مع أطراف خارجية لبعض أصول الشركة «شركة دانة الصفاة الغذائية» والتي حققت فيها الجهات المختصة، والتي كان لشخصي المتواضع شرف كشف هذه الفضيحة والتي هزت الأوساط الاقتصادية والرقابية في الكويت، وكذلك قيامه بتحويل أموال الشركة من حسابها إلى شركة أخرى ذات صلة به ولا تملك بها شركة مجموعة الصفوة. وقام مجلس الإدارة لاحقا باتخاذ إجراءات بشأنها، وقد كان هذا الشخص ومن يتعاونون معه السبب الوحيد في قرار هيئة أسواق المال بوقف الشركة عن التداول لمدة سنتين وانتهى الأمر بصدور قرار الهيئة بشطب الشركة من التداول، مشيرا الى قيام نفس الشخص من خلال منصبه الجديد كرئيس تنفيذي بتحريض الموظفين على الانصراف من الشركة وغلق مكاتبهم لعدة أيام للحيلولة دون اجتماع مجلس الإدارة الذي كان سيناقش البيانات المالية للشركة لتقديمها لهيئة أسواق المال في آخر يوم قبل الشطب، وقد ثبت كل ذلك بالتحقيقات التي تمت مع الموظفين وثبت ذلك بالإفادات الموقعة منهم وبما تم تقديمه من أدلة، وسيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن.

الإحالة إلى التحقيق

وقال الصرعاوي ان مجلس الإدارة اتخذ قرارا بوقف الشخص المذكور عن العمل وإحالته إلى التحقيق، وإزاء عدم امتثاله للتحقيق فقد تم اتخاذ قرار بإنهاء خدماته، كما أجمع مجلس الإدارة على تشكيل لجنة متخصصة لفحص ومراجعة جميع ملفات ومستندات وأعمال وأموال الشركة منذ عام 2005 وحتى الآن واتخاذ كل ما يلزم بشأنها وإحالة ما يشكل جرائم جنائية إلى النيابة العامة وإلى القضاء وإلى الجهات الرقابية، علما أن هذا الشخص (وآخرون مثله) كان يشغل العديد من المناصب في مجلس إدارة شركات المجموعة ما بين رئيس ونائب رئيس وعضو وكذلك العديد من المناصب التنفيذية في تلك الشركات والتي يتقاضى عنها جميعا مبالغ طائلة كرواتب ومخصصات ومكافآت وبدلات وكان محصلة ما تقاضاه هو خسائر الشركات التي عمل بها والاضرار بها وبحقوق المساهمين.

ونفس الحال ونفس الأضرار سببها نفس الشخص ومن يتعاونون معه لشركة الصفاة للاستثمار، اذ قام بغير وجه حق بإصدار كتب من شركة الصفاة للاستثمار إلى احدى الشركات التابعة بأن تصرف مبلغا كبيرا من المال لصديقه نائب الرئيس التنفيذي السابق لشركة الصفاة للاستثمار وهو أمر لا يحق لكليهما، فضلا عن أن كل شركة لها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية مستقلة ولها ممثلها القانوني الذي يختلف عن الآخر.

كذلك فقد تسبب هذا الشخص بشكل مباشر بالتنسيق والتواطؤ مع بعض المحاميين في إلغاء الرخص الخاصة باستثمارات الشركة في دولة الامارات العربية المتحدة ووقف أنشطتها وإخلائها من الأراضي المخصصة لها ودخولها بقوة القانون لمرحلة التصفية وأقصد بها رخصة شركة الصفاة التجارية التي تم الغاؤها بتاريخ 2013/06/09 كما ترتب على إلغائها بشكل مباشر الغاء رخصة شركة أورى مكس لمنتجات الخرسانة ووقف نشاطها وسحب الأراضي المخصصة لها ودخولها مرحلة التصفية بقوة القانون،

أخطاء مهنية جسيمة

علما أن هذه الأمور قد تمت قبل وجود المجلس الحالي الذي تم انتخابه في 2013/07/01 وانه كان رئيس مجلس إدارة شركة أورى مكس لمنتجات الخرسانة لمدة تزيد على السنتين، كما كان في نفس الفترة عضو مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار ورئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الصفوة القابضة، وتسبب مع المحاميين نتيجة أخطاء مهنية جسيمة ونتيجة سوء الإدارة وربما سوء النية في الغاء تلك الرخص ووقف أنشطة تلك الشركات، مما لا لم يترك أي مجال أمام الشركاء والملاك إلا تصفية الشركة ومحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه من استثمارات الشركة وتدارك ما يمكن تداركه من تلك الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها المذكور ومن يتعاونون معه.

وأضاف أن هذه الأمور ثابتة بالمستندات الرسمية بما لا يدع مجالا لأي شك، وقد قام الشخص المذكور باتباع مقولة (يكاد المريب أن يقول خذوني) فقام مع بعض معاونيه من الموظفين السابقين التابعين له بشكل شخصي بتقديم كتب كيدية وادعاءات غير صحيحة على آخرين غير مسؤولين في محاولة للهجوم عليهم أو ثنيهم عن اتخاذ الاجراءات ضده لأنه يعلم علم اليقين أنه المسؤول المباشر مع من تعاون معه في التسبب في هذه الأضرار.

إجراءات قانونية

وقال «وأخيرا أطمئنه واطمئن جموع المساهمين بأن العدل سيأخذ مجراه وأنه سيتم فتح التحقيق في كل التجاوزات والمخالفات سواء ما ذكر منها هنا أو لم يذكر، وأنه سيتم اتخاذ كل الاجراءات القانونية اللازمة سواء بالاحالة إلى النيابة العامة أو القضاء أو الجهات الرسمية.

وأضاف الصرعاوي «من ناحيتي فإن لدي جميع المستندات والأدلة لكل ما ذكر وسيتم نشرها إذا اقتضى الأمر، بل وأنني أطالب هذا الشخص المسيء دون تسميته بأنه يبادر إلى الاعلان عن نفسه وأن تكفل له وسائل الاعلام حق الرد بكل ما قد يكون لديه من مستندات أو أدلة، ووقتها سوف أقوم بالتعقيب ونشر كل ما لدي من مستندات وأدلة، كما سأقوم بتسليم المساهمين صورا عن هذه المستندات في اجتماع الجمعية العمومية المقرر انعقادها اليوم، حرصا على الشفافية، وحفظا على حقوقهم».

في أول انتقال بموافقة هيئة أسواق المال

«الخصوصية» من «الموازي» إلى «الرسمي» اعتباراً من اليوم

أعلنت شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك.م (الخصوصية) عن موافقة هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية على تداول أسهم الشركة في السوق الرسمي ابتداء من 16 فبراير، وذلك بعد أن أنهت جميع إجراءات الإدراج، والتي قام بها مستشار الإدراج شركة المركز المالي الكويتي «المركز». وبذلك تكون الخصوصية لها السبق كونها أول شركة يتم إدراجها في السوق الرسمي بعد تداولها في السوق الموازي منذ بدء العمل بقانون هيئة أسواق المال.

مبارك الوقيان

«المركز» أدار الإجراءات مع الهيئة والسوق كمستشار للإدراج

«بيتك» يملك 30٪ والمشروعات التنموية نحو 8,8٪ .. والشركة تمثل 23 وكالة عالمية

وأعرب الرئيس التنفيذي للمجموعة م.مبارك وقيان الوقيان عن بالغ شكره لهيئة أسواق المال وإدارة سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك على تعاونهم وحسن توجيههم خلال مرحلة الإعداد وصولا إلى الإدراج، والتي اتسمت أيضا بالمهنية العالية لفريق المركز المالي والذي تولى إدارة هذه العملية كمدير ومستشار للإدراج، مشيرا الى أنه على الرغم مما حققته الشركة وشركاتها التابعة من إنجازات إلا أن أمامها الكثير من الأهداف ضمن خطتها الاستراتيجية الموضوعة والتي تسعى إلى تحقيقها بالمستقبل نظرا لما تملكه من كوادر وطنية مؤهلة وذات كفاءة.

وأضاف الوقيان ان الإدراج في السوق الرسمي أتى استكمالا لما قام به مؤسسو الشركة من إنجازات والتي أخذ مجلس الإدارة على عاتقه استمرارها، مشيدا ومقدرا الدعم الذي تلقاه الجهاز التنفيذي لإنجاز هذا العمل.

من ناحية أخرى، أشاد مناف الهاجري الرئيس التنفيذي «للمركز» مدير ومستشار الإدراج، بشركة مجموعة الخصوصية القابضة، مؤكدا اهمية الدور الذي تقوم به في القطاعين التجاري والصناعي كاحدى الشركات الفاعلة في تنويع اقتصاد الدولة، مشيرا إلى أن «إدراج أسهم شركة مجموعة الخصوصية القابضة في السوق الرسمي يشكل إضافة قيمة للسوق، نظرا لما تتمتع به الشركة من عمليات تشغيلية حقيقية، وملاءة مالية جيدة لدعم نشاطاتها الحالية وسعيها للنمو المتواصل».

وتجدر الإشارة إلى ان «الخصوصية» تأسست، كشركة ذات مسئولية محدودة في 1 أكتوبر 1988 وفقا لقانون الشركات التجاري في الكويت، حيث كانت تعرف سابقا باسم شركة الغانم للمواد الخصوصية ذ.م.م.

وتم تغيير الكيان القانوني للشركة في عام 2006، من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة وأصبح اسمها شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك.م، وتم إدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية الموازي في يونيو 2008.

رأسمال الشركة

ويبلغ رأسمال الشركة 15 مليون دينار موزعة على 150,000,000 سهم كما في 30 سبتمبر 2013، كما بلغ إجمالي عدد مساهمي المجموعة 258 مساهما، ويشمل كبار المساهمين في الشركة ممن يمتلكون 5٪ أو أكثر من إجمالي أسهم رأس المال كل من بيت التمويل الكويتي بنسبة ملكية 30,013٪، وشركة المشروعات التنموية القابضة بنسبة 8,793٪. ومن أبرز المشاريع والأعمال التي تم إنجازها خلال السنوات الماضية مشروع الرافعات الجسرية في ميناء الشعيبة بالإضافة الى مساهمتها في إنجاز مشروع جامعة الكويت، مشروع بنك الكويت المركزي، مشروع مبنى التأمينات الاجتماعية، مشروع مجمع الأڤنيوز، ومشاريع أعمال صيانة وإصلاحات في موانئ كويتية، ومشروع تشغيل محطة الحاويات في ميناء الشعيبة، بالإضافة إلى العشرات من المشاريع الأخرى بالقطاعين الإنشائي والنفطي.

وكالات عالمية

وتمثل المجموعة من خلال شركاتها التابعة 23 وكالة عالمية متخصصة في أعمال البناء والكيماويات، كما أنها الوكيل الوحيد لشركة ليبهر للرافعات الجسرية (Liebherr LCC)، والتي تعد من أكبر شركات تصنيع الرافعات في العالم، بالإضافة الى حصولها على تمثيل تجاري يؤهلها لتوريد المواد المتعلقة بحفر الآبار ومصافي تكرير البترول.

كما تمتلك مصنعا محليا لتصميم وإنتاج المواد والكيماويات (ASPEC) الخاصة بقطاع البناء والذي تأسس في عام 1990، ومصنعا آخر متخصصا بإنتاج معظم أنواع شبك المساح الممدد (KUMEX) مثل شبك المساح الخارجي والداخلي، وشبك الطابوق وزوايا ونهايات المساح والذي تم تأسيسه في 2002.

كما تمتلك المجموعة 80٪ من مصنع أسبك قطر لتصميم وإنتاج المواد والكيماويات الخاصة بقطاع البناء، والذي تم البدء بتأسيسه في قطر عام 2008.

هذا، وبلغ إجمالي الإيرادات للمجموعة 40,7 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2012 فيما بلغ 25,047 مليون دينار خلال الأشهر الـ 9 المنتهية في سبتمبر 2013.

وحققت المجموعة ربحا صافيا قدره 4,38 ملايين دينار في نهاية العام المالي 2012 و1,014 مليون دينار في نهاية الأشهر الـ 9 المنتهية في سبتمبر 2013.

وبلغت ربحية السهم 31,1 فلسا في عام 2012، فيما بلغت ربحية السهم 7,15 فلوس للسهم الواحد خلال الأشهر الـ 9 المنتهية في سبتمبر 2013.

تقرير الشال

«الشال»: أي سلطة تعطى للحكومة لإعادة بناء «الكويتية» مآلها الفشل

لم نسمع مبررا أو اعتذارا مستحقا من الحكومة الكويتية لفشلها في تطبيق قانون تخصيص الخطوط الجوية الكويتية رقم 2008/6 الذي تم إقراره في يناير 2008، وإنما أصدرت مرسوما بقانون في عام 2012 ثم قانونا آخر جديدا في 21 يناير 2014 بتخصيص الكويتية، والقانون الجديد يعطي سلطات إضافية للحكومة في مشروع التخصيص.

وحتى قبل نشر التشريع الجديد في «الكويت اليوم»، تحرك مجلس الأمة الذي أعطى الحكومة تفويضا بإعادة بناء أسطولها، لينتفض ويطعن بأمانتها ويشكل لجنة تقصي حقائق في سلامة أولى صفقاتها لإعادة البناء، وهناك خبر، أيضا، بأن تحقيقا تجريه الهيئة العامة للاستثمار ـ الجمعية العامة للشركة ـ في بنود الصفقة.

كيف يمكن لأحد، ونقصد أي أحد نظيف، أن يعمل في مثل هذه البيئة المريضة، فأساس التفويض للحكومة بإعادة البناء يفترض القبول بمبدأين، الأول هو كفاءة الحكومة أي قدرتها على اختيار نموذج الأعمال الصحيح للشركة وبالتكلفة المناسبة مع احتمالات النجاح المرتفعة، والثاني، هو الأمانة في دراسة وتنفيذ مشروع إعادة البناء. وتشكيل لجنة تقصي حقائق، حتى قبل أن يجف حبر التفويض الممنوح للحكومة، يناقض المبدأين، ومن حق أي مواطن أن يتساءل عن مبررات منح التفويض وبقانون ملزم رغم أن القانون لم يعد محترما، لا قبل 6 سنوات ولا الجديد.

نعود إلى أساس النقاش الذي بدأناه قبل أكثر من عقد من الزمن، ويستند إلى مبدأ واحد، وهو أن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه، وأن أية سلطة تعطى للحكومة لإعادة بناء الخطوط الجوية الكويتية مآلها الفشل. ولا يحتاج الأمر إلى الكثير من الذكاء للخلوص إلى هذه النتيجة، فالخطوط الجوية الكويتية ليست جزءا من مشروع رؤية للدولة حتى تحتضنها الحكومة كما في حالتي الإمارات وقطر، ولو كانت الحكومة تعرف إدارة مشروع طيران تجاري، لما آلت أوضاع الخطوط الجوية الكويتية إلى حالتها المزرية الحالية. وفي عامي 2013 و2014، فقط، عندما أصبحت البيئة السياسية صديقة وموالية للحكومة، أقالت مجلس إدارة بالكاد تم تشكيله، وشكل مجلس الأمة لجنة تقصي حقائق في أول مشروع لمجلس الإدارة الجديد، ومن يدري، فقد لا يستمر مجلس الإدارة الحالي طويلا، بما يكفي لتنفيذ أي صفقة.

ووضع الخطوط الجوية الكويتية، حاليا، خطر على الأرواح وعلى سمعة الكويت، فغالبية طائراتها بعمر افتراضي منته، وهناك تهديد مسلط عليها من شركات التأمين بعدم تجديد بوليصاتها ومن بعض مطارات العالم بعدم استقبال بعض طائراتها، وأمامها أقل من شهرين لتعالج أوضاعها. والمفاوضون نيابة عنها والطرف الآخر المؤجر أو البائع، في وضع بائس، فهم لا يعرفون ما إذا كان ما يتم الاتفاق عليه سوف يمضي أو يعطل، ومثل هذا الوضع البائس ما هو إلا إفراز طبيعي للإصرار على الخطأ. ومن الأفضل، ما دام في الوقت متسع، التوافق على إلغاء القانون الجديد أو تعديله جوهريا قبل بلوغ مرحلة قد تكون تكاليفها غير محتملة، ويصبح مصير القانون الجديد مصير القانون رقم 2008/6، ولكن بعد الكثير من الأذى غير الضروري.

ارتفاع ربحية «الأهلي» بفضل تراجع المصروفات وانخفاض المخصصات

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك ـ بعد خصم الضرائب وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة ـ قد بلغ ما قيمته 35,43 مليون دينار، بارتفاع مقداره 5,4 ملايين دينار، أي ما نسبته 18٪، مقارنة بنحو 30,03 مليون دينار، في 2012. ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع ربحية البنك إلى تراجع جملة المصروفات التشغيلية بنحو 1,95 مليون دينار وانخفاض مخصص خسائر الانخفاض في القيمة بنحو 3,4 ملايين دينار، حين بلغت نحو 44 مليون دينار، مقارنة مع نحو 47,4 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق.

وتراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو 518 ألف دينار، أي ما نسبته 0,6٪، وصولا إلى 83,80 مليون دينار، مقارنة بنحو 84,32 مليون دينار، للفترة نفسها من 2012، وذلك بسبب تراجع جملة إيرادات الفوائد بنحو 11,2 مليون دينار، أي نحو 9,6٪، وصولا إلى 105,6 ملايين دينار، مقارنة بنحو 116,8 مليون دينار، للفترة نفسها من 2012. وهو تراجع أعلى من تراجع مصروفات الفوائد البالغ نحو 10,7 ملايين دينار، وصولا إلى 21,8 مليون دينار، مقارنة بنحو 32,5 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق. وتراجعت جملة الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 2115,6 مليون دينار، مقارنة بنحو 116,45 مليون دينار، أي إن هذه الإيرادات انخفضت بما قيمته 827 ألف دينار، وذلك نتيجة تراجع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1,4 مليون دينار، إلى نحو 22 مليون دينار، مقارنة بنحو 23,4 مليون دينار، نهاية عام 2012. وتراجع، بند صافي أرباح تحويل العملات الأجنبية بنحو 630 ألف دينار، إلى نحو 2,77 مليون دينار، مقارنة بنحو 3,40 ملايين دينار، في 2012، بينما ارتفع بند الإيرادات المحققة من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية بنحو 609 آلاف دينار، إلى نحو 2,22 مليون دينار مقارنة بنحو 11,6 مليون دينار، في العام الذي سبقه. وارتفع بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 1,1 مليون دينار، إلى نحو 1,8 مليون دينار، مقارنة بنحو 667 ألف دينار في العام السابق، وذلك نتيجة زيادة حصة الملكية في شركة كريدت ون القابضة من 35٪ إلى 40٪ خلال 2013.

530 مليون دينار جملة قيمة تداولات العقود والوكالات في يناير بارتفاع 19,4٪

تشير آخر البيانات المتوافرة من وزارة العدل ـ إدارة التسجيل العقاري والتوثيق ـ لشهر يناير 2014 إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، مقارنة بما كانت عليه في ديسمبر 2013، فقد بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 530 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 19,4٪ مقارنة بسيولة شهر ديسمبر 2013، البالغة نحو 444,1 مليون دينار. وتوزعت تداولات يناير ما بين نحو 515,2 مليون دينار، عقودا، ونحو 14,8 مليون دينار، وكالات. وارتفعت، بشكل ملحوظ مساهمة قيمة بيوع نشاط السكن الخاص، من جملة قيمة البيوع، إذ بلغت نحو 354,5 مليون دينار، أي ما نسبته 66,9٪ من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 37,1٪ في ديسمبر 2013، عندما بلغت نحو 165 مليون دينار، أي إنها حققت ارتفاعا مطلقا بلغت نسبته 114,9٪، وارتفاعا في مساهمتها في الإجمالي. وبلغت قيمة بيوع السكن الاستثماري نحو 143,4 مليون دينار، أي ما نسبته 27,1٪ من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 54,9٪ في ديسمبر 2013، عندما بلغت نحو 243,9 مليون دينار.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني